حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٥) ٢٠١٤/٠٢/٢ م | www.al-badeel.org | Issue (125) 2/02/2014

سورية والحل الضائع: انتصارات الإعلام وهزائم الواقع

حسام ميرو

شكّل جنيف 2 محطة في مسيرة الحل السوري الضائع، إذ تابع السوريون الإعلام الذي يبث تصريحات وفدي النظام والائتلاف من مونترو السويسرية، في الوقت الذي استمر فيه موت المدنيين في سوريا (وصلت الحصيلة إلى 1900 ضحية خلال عشرة أيام)، ولم يمنح المؤتمر السوريين أية آمال بوجود اختراقات نحو إيجاد مخرج للأزمة المستمرة منذ ثلاثة أعوام.

تحدث كثر عن الانتصار الإعلامي لوفد الائتلاف، مؤكدين على أنه قدّم صورة لم يكونوا يتوقعونها، وأداءً جيداً بما يخص التصريحات، ومحاولته التركيز على القضية الجوهرية في جنيف 1 ، وهي تشكيل هيئة حكم انتقالي.

الموالون للنظام السوري تحدثوا عن عودة النظام إلى واجهة الحدث، وتحدي "وليد المعلم" لجون كيري في الجلسة الافتتاحية، وعن فشل المجتمع الدولي من فرض "حلول غير سورية"، وإلى نهاية الاسطوانة المعروفة لمؤيدي النظام.

إذاً، لا شيء في جنيف 2، وقت آخر تُستنزف فيه سورية، واستعراض لمواقف معروفة، وعرض درامي شيق منقول على الهواء مباشرة من مدينة سويسرية هادئة شكّل مادة خصبة للإعلام على مدار عشرة أيام، لكن في المحصلة ما من مفاجآت، أو بوادر في إيجاد الإبرة في كومة القش، فالحل السوري ما زال مستعصياً، والتحليلات الرصينة في مراكز الأبحاث المحايدة تتحدث عن صراع سيدوم "ربما" لسنوات مقبلة، فموازين القوى على الأرض لا تعطي النظام أو المعارضة أفضلية لفرض ما تراه من حلول.

ما الذي يجبر النظام على تشكيل هيئة حكم انتقالي؟ وهو الذي ما زال يعول على إنهاك قوى المعارضة العسكرية بالدرجة الأولى، وتحقيق المزيد من الاختراقات فيما بينها، والاعتماد على عدم قدرتها في التوحد فيما بينها، وثانياً على ضعف المعارضة السياسية التي افتقدت هي الأخرى إلى تحقيق الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها، وتوحيد الجهود والدعم، وخلق قيادة سياسية تسيطر على الوضع العسكري.

في المقابل، ليس في جعبة الائتلاف سوى الحديث عن هيئة الحكم الانتقالي، والتذكير بالقرار 2118، دون أن يمتلك على الأرض أية مقومات وازنة تجعل النظام يفكر جدياً في تقديم تنازلات تدفع مسار الأمور نحو إبعاد الأسد في نهاية المطاف، والبدء بمرحلة انتقالية تطمأن مختلف الأطراف.

ماذا بعد؟ ، ما زال الاستعصاء قائماً، وما زال النظام والمعارضة عند مواقفهما نفسها، وما زالت الدول الداعمة لكل منهما تتصارع عبرهما، مع واقع تتكرس فيه كل يوم معطيات كارثية، وتزداد الفاتورة الوطنية ثقلاً، فما خسرته سورية وتخسره وستخسره مع استمرار الأزمة الراهنة يجعل من المستحيل تصور سيناريو لإعادة بناء سورية في الأمد المنظور، أو تخيل وجود من يعلن انتصاره فوق كومة الدمار.

إن مسار التفاوض يجب أن يأخذ بعداً آخر، وعلى كلا الطرفين أن يبحث عن زاوية رؤية غير تلك التي جربها خلال الأعوام الماضية، وطرح أسئلة تنطلق من الوطني إلى السياسي، ومن الكلي إلى الجزئي، ومن تصور أسوأ الاحتمالات التي يمكن أن يسير إليها الواقع السوري عبر السياق الذي اتخذته الأحداث وما زالت.

ربما هو طرحٌ مثالي أن نطالب النظام بإعادة النظر في ثوابته التي قادت سورية نحو الدمار، وربما من العبث أن نطالب المعارضة بما عجزت عن تحقيقه خلال الفترة الماضية، لكن الحل السوري سيبقى ضائعاً طالما أننا ننظر إليه من زاوية صفرية، بحيث ينتصر طرف على آخر كلياً، لأن الهزيمة الماحقة لسورية ستكون وحدها الأكيدة في هذه الحالة.

هل من يفكر في رؤية جديدة؟ هل هناك من يبحث عن مخارج حقيقية؟ هل هناك من هو مستعد أن يفكر خارج المألوف؟ ومن يضع على الجراح جبالاً من الملح؟ .

ربما من الصعب تصور ذلك، فالشروخ عميقة، والهوة اتسعت بين السوريين، والألم كبير، لكن إذا كنا جديين في الحديث عن وطن يبقى فلا مفر من مقاربة مختلفة.

"الحر" نحو تحرير ريف حلب الشمالي من "داعش" ويكبد أعضاء التنظيم مئات القتلى

محمد إقبال بلّو - ريف حلب الشمالي:

شهور طويلة وقوات النظام تتمركز على جبل معارة الأرتيق في ريف حلب الشمالي، لتقوم من هذا الموقع الاستراتيجي والذي يشرف على أكثر من أربعة قرى مجاورة بقصف عنيف يومي لكل شيء يتحرك ويرى من قبل النظام. جبهة ضهرة معارة الأرتيق أو جبل معارة من أخطر الجبهات التي كانت تهدد قرى ريف حلب الشمالي، وكان الأهالي طوال تلك الشهور متخوفون من اقتحام للريف الشمالي من هذه الجهة بالتحديد.

بدأت منذ أيام معارك عنيفة على جبهة جبل معارة بين كتائب الثوار وبين قوات النظام المتمركزة هناك والمدعومة بميليشيا حزب الله، وكعادة النظام كلما تم التضييق عليه من جهة يقوم بقصف المدنيين في المناطق المجاورة للمنطقة التي يتعرض من جهتها للضغط العسكري. قصفت قوات النظام بلدة معارة الأرتيق المجاورة لهذه الجبهة قصفاً لم تشهد البلدة أعنف منه في السابق، مما أدى إلى دمار كارثي في البلدة.

استمرت الاشتباكات طوال يومين كاملين إلى أن استطاع الثوار اقتحام معسكرات قوات النظام المتمركزة على جبل معارة، وبعد معارك هي الأعنف في هذه المنطقة سيطر الثوار على الجبل، وأجبروا قوات النظام وأعوانه على الانسحاب من خط الجبهة، وقد سقط خلال المعارك الكثير من عناصر النظام بين قتيل وجريح ، وذكر شهود عيان أن عشرات السيارات في حي الجميلية متجهة إلى ساحة الجامعة في مدينة حلب كانت تشيع قتلى النظام الذين سقطوا هناك، وكان عناصر الأمن الذين يستقلون هذه السيارات ويرافقون الجثث يطلقون النار بشكل عشوائي وجنوني مكثف في الشوارع كردة فعل غاضبة لما حدث في جبهة جبل معارة، وفي العديد من الجبهات، حيث تكبدوا خسائر فادحة ضمن مدينة حلب وريفها..

أما سيارات الإسعاف التي كانت تنقل جرحى وشهداء الجيش الحر فقد تعرضت لقصف ولإطلاق عندما كانت تعبر من جبهة معارة باتجاه مشفى عندان ، ولكن لم يكن من يطلق النار هو النظام، بل ذكر العديد من الناشطين كما ذكرت تنسيقيات الثوار في المنطقة أن إطلاق النار على سيارات الإسعاف والمسعفين والجرحى كان من قبل عناصر تنظيم "داعش" المتمركزين في منطقة قريبة من الجبهة حول بلدة كفر حمرة المحتلة من قبلهم.

وقد شاركت العديد من الفصائل المقاتلة في عملية التحرير الناجحة هذه ومن أهمها: جيش المجاهدين – كتائب فرسان الخلافة – كتيبة القوقاز المجاهدة – كتائب رجال الله.

يذكر أن تحرير جبل معارة له أهمية عسكرية واستراتيجية كبيرة، وذلك كونه منطقة مرتفعة أدى تحصن قوات النظام فيها إلى ما يشبه حالة الشلل في العديد من الطرقات المجاورة للمكان ، فمن هذه المنطقة المرتفعة كانت تستطيع قوات النظام أن تكشف طريق بلدة بابيص الذي يبعد عدة كيلومترات، وقد قامت تلك القوات بقصف للسيارات على هذه الطريق عدة مرات، مما أدى لسقوط شهداء وجرحى، وبسيطرة الجيش الحر على هذا الموقع أصبح من الصعب جداً على قوات النظام أن تفكر بأي اقتحام من هذه الجهة مستقبلاً.

وقد أعلنت العديد من القوى العسكرية في الجيش السوري الحر بدء معركة تحرير ريف حلب الشمالي لتطهيره من عناصر وقوات تنظيم "داعش" الذي يقوم باحتلال عدة مناطق في ريف حلب الشمالي أهمها: كفرحمرة وحريتان ومنطقة شارع آسيا ، ومن أهم الكتائب التي تشارك في هذه المعركة جيش المجاهدين والجبهة الإسلامية ولواء أحرار سورية.

بدأت المعارك بمحاولات اقتحام لمختلف المناطق الآنفة الذكر من قبل الجيش السوري الحر، تلك المناطق التي احتلها تنظيم "داعش" وجعلها معاقل له بعد أن تحصن بها وأغلق مداخلها، واتخذ الأهالي فيها كدروع بشرية لعدة أسابيع ، حيث قام التنظيم في مختلف المناطق المذكورة بشن حملات دهم واعتقال مشابهة لما كان يقوم به النظام أيام وجوده في ريف حلب الشمالي.

قامت كتائب الجيش الحر باقتحام كفر حمرة وحريتان ومنطقة شارع آسيا في وقت واحد، ودارت اشتباكات عنيفة أسفرت عن مقتل العديد من عناصر "داعش" وأسر العشرات منهم ، ففي كفرحمرة ألقي القبض على أمير داعش، بينما قام العديد من عناصر التنظيم برمي سلاحهم وتسليم أنفسهم قرب صيدلية (كرزون) في كفر حمرة، بينما ناشد الثوار الأهالي أن يلتزموا منازلهم أثناء المعارك حرصاً على سلامتهم ، وقد قامت كتائب الحر بالسيطرة على أحد مقار "داعش" في كفر حمرة، وهو مدرسة طيبة القريبة من شارع آسيا، بينما نشرت "داعش" قناصيها في شوارع البلدة،

قامت كتائب الجيش الحر باقتحام كفر حمرة وحريتان ومنطقة شارع آسيا في وقت واحد

و في شارع آسيا ومنطقة الهيراميس غربي حريتان أحرزت قوات الجيش الحر تقدماً كبيراً في المنطقتين إلا أن المعارك مازالت في أشد ضراوتها هناك، ولم تكتمل السيطرة على الموقع، رغم تقدم الثوار وتكبيد عناصر "داعش" خسائر كبيرة في المعدات والجنود .

وقام الثوار في حريتان باقتحامات متعددة على أطراف البلدة ، وتمت السيطرة على محطة الكهرباء الشمالية بعد اشتباكات عنيفة مع "داعش"، التي سحبت الكثير من قواتاه من قريتي باشكوي وتلمصيبين الواقعتين شرقي حريتان، وذلك بسبب التشتت الكبير والتخلخل الذي حدث في صفوف التنظيم هناك ، وقد طلب عناصر التنظيم مؤازرة لهم من قواتهم الموجودة في بلدة ماير، إلا أن انقطاع الطريق هناك حال دون وصول تلك المساعدات لهم ، بينما أعلن الثوار سيطرتهم الكاملة على طريق حلب غازي عنتاب الدولي في الجزء الواقع بين عندان وحريتان، وأصبح خاضعاً لهم..

أدت المعارك خلال الايام الماضية إلى خسائر كبيرة في صفوف "داعش" وتقدم كبير لكتائب الجيش الحر رغم سقوط الكثير من الجرحى خلال المعارك.

هذا وتجري اشتباكات عنيفة بين الثوار ومقاتلي "داعش" في بلدة باشكوي القريبة من حريتان، كما أن المعارك مازالت مستمرة على مختلف الجبهات، ويصر قادة الحر على الاستمرار حتى تحرير ريف حلب الشمالي بالكامل من عناصر تنظيم" داعش" الذين عاثوا فساداً واعتقالاً وقتلاً هناك طوال الفترة الماضية.

وهناك أنباء من كتائب الجيش الحر تفيد بأن عدد عناصر داعش الذين قتلوا خلال عدة أيام في هذه المناطق بلغ عددهم المئات من القتلى، وعدد هائل جداً من الجرحى، فيما فقد الجيش الحر العديد من الشهداء أيضاً.

جينيف 2 لا معجزات : النظام يستهلك الوقت ويعوّل على يأس المعارضة

غازي دحمان

لا توحي مفاوضات جينيف أن نظام الأسد يريد الوصول إلى نتائج، أياً يكن مستواها، ذلك أن وفد النظام، ومن خلفه قاعدته الأساسية في دمشق، ماكينة صناعة القرار، ينشطان على جبهة تمييع القضية برمتها إذا لم يتسنَ لهما فرض رؤيتهما على المجتمع الدولي، وفي الحالتين تتحول مفاوضات جينيف إلى حلبة لتضييع الوقت، ليس أكثر.

في هذا الإطار يأتي طرح وفد النظام لورقة سياسية الهدف الأساسي من وراءها محاولة حرف المؤتمر عن مساره المرتبط فقط بتطبيق « جينيف 1»، ومحاولة لإضاعة الوقت بتفاصيل لا علاقة لها بصلب المفاوضات، وقد ثبت أن المفاوضات مع وفد النظام تدور في حلقة مفرغة، سببها محاولة وفد النظام التهرب من إطار التفاوض المتمثل في محددات بيان جينيف 1 ، وهذا الأمر بات يكشف عن نفسه بوضوح بأن وفد النظام إما جاء بهدف تكريس وجود الأسد ومناقشة مواضيع ليس لها علاقة بالسبب المباشر لعقد المؤتمر، أو أن هذا الوفد يراهن على حصول معجزة تنقذه من هذه الورطة.

منذ بداية المؤتمر بدا واضحاً الأداء الموتور للنظام، وهو ما يفسر حجم الضغوط الكبيرة التي دفعته للحضور، وأنه لم يحضر إلا مسايرة لحلفائه الذين ارتبطوا بتعهدات دولية قد يؤدي التملص منها إلى إحراجهم، ذلك أن قرار مجلس الأمن الرقم 2118 الخاص بتفكيك الأسلحة الكيماوية. نص صراحة في فقرته الـ16، على أن المجلس «يؤيد تأييداً تاماً بيان جنيف المؤرخ في 30 حزيران (يونيو) 2012، والذي يحدد عدداً من الخطوات الرئيسة بدءاً بإنشاء هيئة حكم انتقالية تمارس كامل الصلاحيات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاءً من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى. وتشكل على أساس التوافق».

غير أن ذلك كله لا يضمن الوصول إلى نتائج مؤكدة ما لم يتم فرض جدول زمني وأجندة تفاوضية واضحة، ولا شك ان جميع هذه الثغرات دفعت النظام إلى الحديث عن ضرورة تطبيق بيان جينيف 1 كرزمة واحدة، وأولها وقف تمويل وتسليح الكتائب المسلحة، وإغلاق الحدود في وجهها، بينما يتحدث وفد المعارضة عن بنود كوفي أنان الستة، وتشكيل هيئة حاكمة كاملة الصلاحيات.

مصادر ديبلوماسية غربية كانت قد أشارت إلى أن الاتفاق الذي تم بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في باريس في 13 الجاري، نص على أن الحل الوحيد للصراع في سورية هو المسار السياسي عبر هيئة انتقالية بموافقة المعارضة ووفد النظام، وذلك بهدف أساسي هو حماية سيادة سورية ووحدة أراضيها وضمانة أن سورية لن تقع تحت حكم إسلاميين متشددين، والحفاظ على مؤسسات الدولة. وقالت المصادر إن روسيا تفهمت تماماً هذا الهدف، وأعطت إشارات بأنها تريد بديلاً يضمن وحدة سورية.

لكن من الواضح أن النظام ليس في وارد البحث في القضايا الجوهرية للاتفاق، حتى أن وفد النظام لا يملك تصوراً ورؤية واضحة للبحث في القضايا السياسية، حيث تقوم تقنياته التفاوضية على التركيز على القضايا الإنسانية والاستغراق بها ما أمكن، ليس في سبيل الوصول إلى حلول بشأنها، وإنما لاستهلاك المفاوضات، وجعلها تستغرق أطول وقت ممكن حتى يتسنى له إعادة السيطرة على ما خسره النظام، وخاصة مع استمرار داعميه الأساسيين روسيا وإيران بتزويده بما يحتاجه من عتاد وأسلحة.

ولعلّ الأمر الذي أسهم في خلق هذه الإشكالية وتعويمها ارتكاز خطة الأخضر الإبراهيمي في إدارة مفاوضات السلام السورية على قاعدة بناء الثقة بين الطرفين، وذلك من خلال إيجاد تقاطعات مشتركة يجري البحث فيها كمقدمة أو جسر عبور إلى القضايا الأكثر تعقيداً في الأزمة، أو تلك التي هي محل انقسام بين مكونات المجتمع السوري نفسها. وهو الأمر استثمره وفد النظام إلى أبعد حد في إطار استراتيجيته القاضية بتفريغ المفاوضات من أساسها الجوهري، والخاص بإيجاد سلطة انتقالية بديلة عن سلطة الأسد، وتمتلك صلاحيات تنفيذية كاملة، وقد دفع ذلك المجتمع الدولي إلى خفض توقعاته من مؤتمر جينيف 2 من إمكانية التوصل لاتفاقية سلام شامل تنهي النزاع المرير بين الأطراف إلى مسألة بناء الثقة بين طرفي الصراع، وذلك وفقا لنظرية السلام السلبي بإدارة الأزمات.

استمرار المفاوضات على هذه الشاكلة، ووفق هذه المنهجية، أمر يحمل مخاطر على القضية السورية، والواقع ان المعارضة تعيش اختبارا قاسياً وتجربة معقدة، فبين رهان النظام على دفعها نحو اليأس، ومن ثم دب الخلافات في داخلها وتشتيتها، وبين ضغط الشارع الثائر ونكبة ملايين السوريين، رحلة عسيرة تتطلب الصبر والقدرة على اجتراح المعجزات.

ثقافة التمرد في سوريا

■ فيصل عيتاني من «مجلس أتلانتيك»- إعداد ترجمة «البديل»:

يوضح أحدث اقتتال داخلي بين المتمردين في سوريا كيف غيّرت الانتفاضة بشكل عميق الثقافة السياسية السورية. في الأسبوع الماضي، الجماعات المتمردة عبر الطيف الأيديولوجي الواسع شنت هجمات منسقة على الجماعات الجهادية المتشددة العابرة للحدود في محافظات وسط وشمال البلاد . نطاق الحملة ، والدوافع ، ووجود فعالية واضحة تتحدى الحكمة التقليدية القائلة: إن الجهاديين خطفوا الثورة أو الانتفاضة التي فقدت شرعيتها تماما. فإنه يدل على أن الانتفاضة قد غيّرت بشكل عميق المشهد السياسي السوري نحو الأفضل ، مما يدل على أن انتصار المتمردين هو أكثر عرضة لتحسين الحياة السياسية في سورية من انتصار النظام .

ومن المغري شرح هذه الحملة باعتبارها مجرد صراع على السلطة بين الجماعات المسلحة الإسلامية الوطنية بقيادة الجبهة الإسلامية و الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) ، لكن هذا المنطق يفشل في الحقيقة في التقاط ما هو مهم. ومن المثير للاهتمام ، أنه قد رافق الهجوم المسلح الذي شُن على نطاق واسع حملة احتجاجات مدنية ضد "داعش"، والتي تذكرنا بالأيام الأولى للانتفاضة السلمية.

تأتي الاحتجاجات على "داعش" ضد حكمها القمعي، وتعاملها بنوع من الاستعلاء والغطرسة على السوريين، وهي قد عذبت أعداد لا تحصى من المدنيين الناشطين والصحفيين و عمال الإغاثة والمدنيين الذين لا يوافقونها في معتقداتها . في الواقع ، العديد من السوريين يرون أن "داعش" هي أسوأ من النظام الذين خبروا كيفية التعامل معه.

ويشمل السياق الآخر من رد الفعل العنيف ضد "داعش" هجماتها على الجماعات المتمردة الأخرى، و تحديد الأولويات عبر احتلالها للمناطق، بينما ترى الفصائل الأخرى أن الأساس هو مهاجمة قوات النظام والميليشيات المساندة له وهزيمتهم. وهي تختلف مع "داعش" في مسألة إقامة خلافة إسلامية عابرة للحدود الوطنية.

إن الصراع بين الفصائل الإسلامية و "داعش" يوضح التمييز بين قوى إسلامية محلية الطابع والتي ظهرت خلال الانتفاضة، وبين "داعش" ورؤيتها للمسألة الإسلامية، كما أن الصراع الحالي مع "داعش" يشير إلى أن الفصائل غير الإسلامية ما زالت موجودة، ويمكن أن تسهم في التقليل من البعد الطائفي للصراع، وذلك على الرغم من قلة الدعم الأجنبي الذي تتلقاه، وهو دور يمكن أن تسهم فيه لاحقاً بقوة.

و الموضوع الأساسي و المغزى الحقيقي هو أن الحركات المدنية والعسكرية المعادية ل "داعش" قد تم حشدها على مستوى لا يمكن تصوره في سوريا قبل الثورة . ومن المشجع أنه على الرغم من التحدي المستمر، والمتمثل بمحاربة النظام ، واعتراف الجماعات المعارضة المسلحة على أهمية مواجهة "داعش" خشية أن تخطف وتشوه ثورتهم . هذا يدل على وحدة الهدف المكتشف حديثاً، وعلى وجود تفكير استراتيجي لدى قوى المعارضة المسلحة، ولكن الأهم من ذلك أنه يسلط الضوء على العمق الذي اتخذه النشاط السياسي وأشكاله العسكرية الجذرية في سوريا .

الحركات المدنية والعسكرية المعادية لداعش تمّ حشدها على مستوى لا يمكن تصوره في سوريا قبل الثورة

مجموعة كبيرة من البحوث حول الحرب الأهلية توحي بانتصارات الثوار، و التفسير المحتمل هو أن العديد من حركات المعارضة المسلحة رسمت كلٍ من شرعيتها وقدرات القتال الحربي لديها من سكانها المحليين.

إن الثقافة السياسية والاجتماعية المعارضة من الصعب اقتلاعها ، إذ أن سلوك الحكام بعد الحرب سيكون مرتبطاً بالحالة الشعبية، وهي التي حاول النظام التضييق عليها، وخنقها، وهي أيضاً التي دعمت الفصائل المسلحة ، وهي اليوم التي تنتفض ضد "داعش"، وهي التي يمكن أن تمنح الأمل في نهاية المطاف، ويرتبط بها مستقبل سورية.

المبدأ الرئيسي هو أن الناس لديهم رأي في الكيفية التي يجب أن يقوم عليها الحكم، وقد كانت لديهم الشجاعة التي حركتهم للاحتجاج ضد "داعش" ، وهو ما يضفي العدالة في نهاية المطاف لقضية المعارضة ، ولكن علينا أن ننتبه أيضاً إلى المسألة المذهبية والدينية.

من جهة أخرى، فإن انتفاضة الناس ضد النظام "العلماني" ومن ثم مبدأ الخلافة والاستبداد لدى "داعش" تؤكد على أن السوريين يمكن أن يتجاوزوا الصعاب بعد الحرب، ومهما كانت الأخبار مروعة اليوم من سورية، إلا أن السوريين يمكن وفقاً لإرادتهم في مقاومة كل أشكال الاستبداد يمكن لهم أن يعملوا على بناء نظام سياسي ديمقراطي، وبلد خالٍ من الاستبداد أكان علمانياً أم إسلامياً.

حتى تكفي دقيقة صمت واحدة على أرواح الشهداء

حسام الميلاد

خطت بعض الكيانات العربية خطواتها الأولى نحو التحول الديمقراطي، واتخذت في هذه الخطى مسارات متعددة. فحققت في تونس أخيرا بعض النجاح النسبي، ويمر المسار في ليبيا واليمن بكثير من الانحناءات والتعرجات، وفي مصر يبدو أن الافق بات مسدوداً. في كل الأحوال حدثت هذه المسارات بعد سقوط الأنظمة واحداً تلو الآخر، وتدفع مجتمعات هذه الكيانات ثمن هذا المخاض الديمقراطي كاستحقاق تاريخي يبشر بولادة مرحلة جديدة. في سوريا لم يسقط النظام بعد، مع ذلك كان على السوريين أن يدفعوا ثمنا باهظاً بعد حوالي ثلاث سنوات من أجل تحقيق الشرط اللازم وغير الكافي للبدء بالمسار نحو التحول الديمقراطي ألا وهو سقوط النظام. الأرقام والمعطيات مرعبة، ومزيد من المجازر تتكشف يوما بعد يوم تقشعر لها الأبدان. دمار في كل مكان يجعل من هذا المكان يبدو وكأنه مجرد طيف يمر سريعاً في الذاكرة.

راهنت الولايات المتحدة والدول الداعمة لأطياف لمعارضة السورية منذ أن اتخذت الأحداث في سوريا طابع العنف المسلح على سقوط سريع نسبياً لنظام الرئيس الأسد. لكن ذلك لم يحدث، وتبين مدى سيطرة هذا النظام على أجهزة الامن والجيش والمؤسسات المختلة بالرغم من عديد من الانشقاقات. وتبين حجم الدعم الإيراني والروسي المقدم لهذا النظام. وافق هذا الدعم أيضا في معركة بقائه في مواجهة المجتمع الاهلي. بالمقابل راهن النظام والأطراف الداعمة له على الحل الامني والعسكري، وتهرب دائما من طرح اي صيغة لحل اجتماعي، سياسي واقتصادي، يرغمه على تقديم تنازلات لم يجد أن الوقت قد حان لتقديمها.

بعد 33 شهراً من عمر النزاع، لم يعد يلوح في الأفق أية إمكانية لحسم عسكري. وإذا كان النظام ومن خلفه إيران لا يزالان يراهنان على عامل الوقت، فإن الأطراف الدولية والإقليمية توصلت الى قناعة على ما يبدو أن التعويل على الوقت أكثر مما يتطلبه إعادة خلط الاوراق بات مغامرة غير محسوبة. وإذا كانت مفاوضات السلام بين طرفي أي نزاع تحسم نتائجها غالباً وفقاً لموازين القوى على الأرض، ومدى قدرة أي من الأطراف على حسم الأمور عسكرياً، فإن مؤتمر جنيف2 قد تمخض عن حالة الاستعصاء العسكري، لذا تكمن معضلته في أن الجميع يخوض غماره على أمل أن يحصّل من خلاله على ما عجز عن تحصيله عسكرياً.

حضر كلا الطرفين النظام والمعارضة مرغمين، واشنطن ضغطت مباشرة على المعارضة وعبر الدول الصديقة مهددة بخسارتها لكل الدعم المتواضع المقدم لها لتجد المعارضة نفسها أمام قبول ما رفضته مراراً، وهو التفاوض مع نظام الرئيس الأسد. موسكو أجبرت النظام على المشاركة ليجد نفسه أمام ما تهرب منه دائماً، وهو تقاسم التمثيل السوري مع المعارضة. لذا تحول المؤتمر إلى مجرد مناورات وتحولت المفاوضات إلى اتهامات متبادلة. وكما كان متوقعاً لم تتمخض المفاوضات حتى الآن عن أي اتفاق يتعلق بالقضايا الجوهرية، وحتى ما كان مرجواً كحد أدنى، وهو بعض الاتفاقات الجزئية المتعلقة بشؤون الإغاثة الإنسانية لم يكتب لها النجاح العملي حتى اللحظة. ويبدو أن الامور مرشحة لمؤتمر ختامي يلقي فيه كل طرف خطباً تحمّل الطرف الاخر مسؤولية فشل المفاوضات.

دمار في كل مكان يجعل من هذا المكان يبدو وكأنه مجرد طيف يمر سريعاً في الذاكرة

وكل ما استطاع المؤتمرون السوريون في جنيف 2 التوافق حوله هو الوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء السوريين. الشهداء جميعهم بلا استثناء. وطبعا ذلك لم يكلفهم سوى التغاضي عما يثيره المصطلح نفسه من إشكاليات، والتعامل معه كذات دون موضع، أو دال دون مدلول.

يأتي مؤتمر جنيف في وقت لم تنضج فيه بعد عوامل نجاحه، ويوماً بعد يوم من عمر المؤتمر تتضاءل الآمال المعقودة عليه، وتتضاءل أهدافه لتظل في حدودها الدنيا أي تأمين استمرارية التفاوض، وضمان إمكانيته مستقبلاً. وما يزيد الطين بلة أنه لا توجد لدى الطرفين الروسي والأميركي أية استراتيجية لما بعد جنيف 2 في حالة الفشل، الأمر الذي يعني مزيداً من العنف، ومزيداً من المعاناة للسوريين.

تبقى هناك فرصة اخيرة أمام السوريين المؤتمرين في مونترو، وذلك بامتلاكهم الإرادة الحقيقية للنظر إلى أنفسهم كمواطنين سوريين بالدرجة الاولى خارج معادلة: النظام – المعارضة، اجتمعوا ليتفقوا على مستقبل بلدهم سورية، وليبدأوا معاً في رسم معالم مسارها الديمقراطي الخاص بها، وبدل أن يكون بقاء الاسد أو رحيله هو من سيحدد مستقبل سوريا، يصبح مستقبل سوريا هو من سيحدد مصير الأسد. إن مزيدا من الوقت يعني مزيدا من الشهداء، وعندها لن تكفي دقيقة صمت واحدة على أرواحهم.

الحالة السورية تغير رؤية أمريكا للتغيير في الشرق الأوسط

أنتوني كورديسمان- ترجمة وإعداد البديل:

نحن لا نحتاج إلى الكثير من التنبؤ للتكهن بأن مؤتمر جنيف 2 لن يحقق أي من أهدافه المعلنة. الأسد لن يتنحى، وستبقى المعارضة منقسمة، وستستمر لتصبح أكثر تطرفاً، وسوف تكون منقسمة بحسب مصالح الدول الخارجية كما كان الأمر قبل الاجتماع في جنيف.

إن استبعاد دول مثل إيران من شأنه أن يدفعها إلى متابعة سعيها في دعم الأسد، بل والتفاني في ذلك.

الدول الخليجية الرئيسية سوف تستمر في تمويل الفصائل الإسلامية السنية، كما أن حركات مثل القاعدة ستبقى تحصل على تمويل ومقاتلين، وامتداد العنف إلى لبنان والعراق سيستمر، بل أنه سيتوسع.

تقول الحكمة إن الحوار أفضل من اللاحوار، «المواجهة على طاولة المفاوضات أفضل من المواجهة في الحرب»، ولذا فإنه قد تنتج بعض الفوائد في المفاوضات، لكن من المعروف أيضاً أنه في بعض الأوقات تقود هذه المواجهة (المفاوضات) إلى المزيد من العداء.

قد تحدث بعض التنازلات والتعهدات الإنسانية الرمزية، لكن لا الأسد أو المعارضة سيتوقف عن الحصول على المساعدات من أجل دعم مزاياه الخاصة، وذلك في الوقت الذي تبقى فيه الكارثة الإنسانية الهائلة مع وجود أكثر من 20% من السكان مشردين أو لاجئين، وستبقى المشكلات قائمة في المناطق التي تدور فيها المعارك ، وهذه الظروف التي تسبب المشكلات لدول الجوار، وتزيد من تحدياتها.

هذا المزيج من الضغوط تجعل من السهل التنبؤ بأن المؤتمر سيكون فاشلاً حتى لو خرج بإعلان تجميلي على غرار الكثير من المؤتمرات، ومن المتوقع أن يتم توجيه اللوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لعدم ممارسة دورها، وهناك الكثير من الساسة الأمريكيين سيلومون أوباما. وفي نظام ديمقراطي مثل النظام الأمريكي فإن النجاح يمكن وصفه بالفشل من جانب معارضي الرئيس.

الرسالة من الوضع السوري هي رسالة لقضايا أوسع في منطقة الشرق الأوسط، مثل مصر وليبيا وتونس والبحرين والعراق والصومال، والسودان، وجميع الحالات تظهر، أنه كان هناك الكثير الذي كان بإمكان الولايات المتحدة والقوى الأخرى أن تقوم به. ففي الحالة السورية كان يمكن للولايات المتحدة أن تدعم في وقتٍ سابق الفصائل المعتدلة في المعارضة، خاصة أن تلكَ الفصائل كانت في وقتٍ ما تكتسب زخماً سياسياً وعسكرياً.

إن نافذة الفرصة في دعم الفصائل المعارضة المعتدلة قد أغلقت، وهي في وضعٍ مزرٍ، وتذهب أكثر نحو السلفية، وهو ما لا يريده معظمُ السوريين، وفي الوقت نفسه ما زال مؤيدو الأسد يدعمون حالة الاستبداد، وهناك التحالف مع إيران وحزب الله، وأمريكا ليس لديها خيارات جيدة في سورية، وليس لديها حلفاء مستعدين للانضمام إليها في اتخاذ إجراءات ذات مغزى للحلول محل الأسد، وليس هناك فكرة عمن سيأتي بعد الأسد، وأن يكون لديه القدرة على إعادة تشكيل سورية.

القضية الحقيقية هي ما الذي يمكن للولايات المتحدة القيام به بمصداقية في حالات مثل سوريا – و الحالات مثل مصر وليبيا وتونس والبحرين و العراق والصومال و السودان ؟ كل حالة تختلف عن الأخرى، و في سورية فإن الصراعات الداخلية على السلطة تجعل من السياسة «رياضة الدم « لجميع الفصائل المشاركة.

على كل حال، إن الصراع على السلطة في الأنظمة الاستبدادية نشأ نتيجة فشل الزعماء الذين كانوا يفتقدون للخبرة في حكم بلادهم بطريقة عملية وحكيمة، وقُمعت معظم حركات المعارضة، وتحولت مع الوقت إلى حركات تآمرية ، أيديولوجية / دينية ، وعنيفة في بعض الأحيان. وكانت الأحزاب السياسية ضعيفة ، والأدوات التسامح من قبل النظام لم تكن موجودة . واستحوذ على معظم الموارد، وقامت أو رأسمالية المحسوبية لصالح أنصار النظام كأداة سياسية .

أسوأ من ذلك، في معظم الحالات، الاستبداد والقمع قد وضع غطاءً على التوترات العرقية والقبلية و الإقليمية الطائفية العميقة. وقد شهدنا أن الهواتف المحمولة، و الإنترنت، ووسائل الإعلام الاجتماعية الأخرى جعلت من المستحيل على نحو متزايد الحد من الأيديولوجيات المتطرفة والسياسة التآمرية بنفس القدر – إن لم يكن أكثر – من شجعتها مصلحة حقيقية في الإصلاح المعتدل والسياسة العملية و التنمية.

لم يكن هناك أي أساس عملي للديمقراطية في غالبية الحالات، و أصبحت الانتخابات وسيلة لفضح الانقسامات وأبرزت عدم وجود قيادة فعالة. كانت النتيجة النهائية أن السياسة ما بعد السلطوية هددت بتكرار فترة قاتمة من التاريخ ما بعد الاستعماري، حيث تحولت الديمقراطية في النهاية إلى لعبة سلطوية « رجل

لكن هذا الوضع ليس مبرراً لتجنب مؤتمرات مثل جنيف الثانية، حتى لو كانت تفشل في تلبية كل هدف

إن الولايات المتحدة ليس لديها المزيد من القدرة على التعامل حالات فجائية من عدم الاستقرار السياسي الداخلي العميق في دول ذات ثقافات مختلفة جذريا وليس فيها أي تاريخ للسياسة الديمقراطية. ومع ذلك، فهذا لا يعني ان الولايات المتحدة لا يمكن أن تعمل أو تلعب دوراً رئيسياً مع مرور الوقت، لكن تأثيرها محدود على المدى القصير، لكن هذا لا يجب أن أن يدفعها للتخلي عن جهودها لمساعدة الدول الأخرى على المدى الطويل، و خدمة مصالحها الخاصة في هذه العملية.

سوف تحتاج الولايات المتحدة إلى التركيز على كل حالة وطنية على حدة في الشرق الأوسط ، و «الخيار الأقل سوءً « قد يعني في كثير من الأحيان تشجيع الأنظمة –على الرغم من عيوبها– على التطور والإصلاح، بدلاً من الرهان على الديمقراطية الفورية أو افتراض نوع من الطبقة المتوسطة الليبرالية أو المعارضة أو الانتفاضة.

وهذا يعني أيضا قبول حقيقة أن أي دولة لن تتطور بطريقة ما لتصبح نسخة من الولايات المتحدة، وقبول أهداف و قيم مختلفة . ذلك يعني العمل مع الأمم المتحدة و مؤسسات مثل البنك الدولي لتحقيق النتائج على مر الزمن ، وكذلك العمل مع كل من الحلفاء والدول الأخرى للعثور على مصداقية « الخيارات الأقل سوءاً» بدلاً من التركيز على القيام به بطريقة سريعة يمكن أن تضر أكثر مما تنفع .

مطويات «دينية» تنشر الفكر التكفيري وتغتال العقل السوري

ياسر بدوي

أحد أهم عوامل انتشار الفكر المتطرف هو غياب الثقافة ونقص الوعي الاجتماعي والفكري، وحضور ثقافة أحادية تشجع هذا الفكر المتطرف، وتعطي المبررات لحملته. نقرأ ذلك في جميع المنشورات التي تصدر أو تعبر من تركيا وتوزع في الداخل السوري، وهذه المطبوعات توزع بأعداد هائلة، وتطبع بسخاء، في الوقت الذي تغيب فيه بشكل شبه كلي المنشورات الأدبية والثقافية التي تسهم في تشكيل الوعي الاجتماعي والفكري والثقافي.

الكم الهائل من المنشورات تشترك في العناوين المتشابهة ، وتدور في نمط معرفي واحد، العقيدة والتوحيد، والصلاة، والعقيدة الصحيحة، ومبطلات العقيدة الصحيحة، وتحتاج دراسة هذه الكتب و المطويات إلى دراسات متنوعة، لكن يمكن أخذ عينات وأفكار تضيء أسباب سيادة و شيوع هذا الأنماط من التفكير في الساحة السورية، وعلى رأس هذه الأنماط من التفكير شيوع نمط التكفير الذي أصبح على كل لسان، واختزال مفهوم الجهاد بالقتال، والحديث عن الفرقة الناجية، وبالتالي سيادة مفهوم القوة، و تهميش الدور الشعبي، و عندما يتم ترداد جمل مثل الحاضنة الشعبية فإن تطبيقاتها تكون كاريكاتورية.

جميع الكتابات الدينية التي تنتقي و تفسر الجهاد الإسلامي تختزله بالقتال، و تهمل عمداً أو جهلاً الجهاد الذي هو أولاً و قبل أي شيء الجهاد بالفكر والكلمة ،و صراع الفكر و الثقافة والمعتقدات، ومن المنظور الديني و وفق المنهاج القرآني و اجتهادات أئمة المسلمين ، فإن الدعوة هي الأساس، و الحالات التي توجب القتال جميعها مرتبطة برد الاعتداء و رفع الظلم ، و لهذا أسبابه و حالاته و نواظمه، فقد بقي الرسول (ص) ثلاثة عشر عاماً في مكة لم يؤذن له بالقتال ،لأن لقتال كان سيجلب الهلاك للناس، فكيف اليوم للدعاة أن يبثوا هذا الكم من التحريض الدعائي للجهاد دون تبيان جميع جوانبه؟ .

ومن أجل التمييز بين الجهاد و القتال ،لابد من أن توضح هذه المؤسسات الدعوية ضوابط و قواعد القتال ،و يستغرب القارئ عدم ذكر أي من هذه المنشورات لحديث للرسول ووصية أبو بكر الصديق حول قواعد القتال و فروسيته بعدم جواز قتل الأطفال و الشيوخ والنساء، وعدم قطع الشجر، أو قتل الشاة إلا لأكلها، بل على العكس نجد في كتيب بعنوان "زاد المجاهدون" الصادر عن تجمع السلام السوري الذي يتبع للعرعور كلاماً ما أنزل الله فيه من سلطان، فلماذا هذا الخلط ؟ و لماذا إغفال النصوص الدينية التي يمكن القياس عليها و فق شرعة حقوق الإنسان.

يقول في فصل الجهاد و أحكامه صفحة 65 – (إحراق مدن الكفار و زرعهم و قطع أشجارهم لا يخلو من ثلاث حالات، و يوضح : إن كان هناك حاجة ليكفوا العدو عن القتال، فلا خلاف بين الفقهاء في جواز ذلك ! و إن كان يؤدي لضرر المجاهدين فيحرم ذلك، و إن كان مجرد غيظاً للكفار و إضرار بهم فجمهور العلماء على جواز ذلك!؟

و يحذر الكاتب من التمثيل بالجثث إن لم يكن للتمثيل فيهم مصلحة أو معاملة بالمثل ؟ ثم يقول الكتاب في فقرة أخرى صفحة 71 ، لا يجوز استخدام الأسلحة المبيدة إبادة شاملة كالكيميائية و النووية في مواجهة العدو إلا في حالتين، و معنى هذا أنه يمكن إجازة استخدام هذين السلاحين!

هذه الثقافة الدينية التي يغذى بها شبابنا وهي تتعرض مع تعاليم الاسلام و تجربة المسلمين في حروبهم، وهناك نقطة خطيرة يجب التوقف عندها و إبرازها، وهي استعارة الأفكار الصهيونية و زجها في هذه المنشورات على أنها أفكار وتشريعات إسلامية و سأورد هنا مثاليين:

في الصفحة 65 من المرجع المذكور حول إحراق المدن و الزروع و قطع الأشجار وإبادة الناس ، نجد هذه التعاليم في سفر التثنية اصحاح 13 : 12 (إن سمعت عن إحدى مدنك التي يعطيك الرب إلهك لتسكن فيها قولاً فضرباً تضرب سكان تلك المدينة بحد السيف و تحرّمها (أي تدمرها و تبيديها) بكل ما فيها من بهائمها بحد السيف تجمع كل امتعتها إلى وسط ساحتها و تحرق بالنار المدينة)، فكيف تسللت هذه التعاليم إلى التشريع و الفقه الإسلامي؟ هذا السؤال برسم المجامع الفقهية وولاة الأمة وفقهائها، والملاحظة الثانية تتعلق بثقافة القتل، حيث النصوص الإسلامية تحرم قطعا و تجربة المسلمين لا لبس فيها ، تسع سنوات من القتال بلغ عدد القتلى من المسلمين والمشركين في جميع غزوات الرسول 386 قتيلا.

أما الحديث عن أحكام سبي النساء تعطي تصوراً عن بعض الجمل التي كان يرددها الشبان في داية الثورة . في الصفحة 108 وهي لا تقل سوءاً عن دعاية جهاد النكاح التي روجها أعداء الثورة.

لا يجد المرء دراسة أو كتاباً مما ينشر للسوريين حول تكفير أهل الكتاب، إن أحكام هذه التكفير و طريقة التعامل معه بعد أن دشن أسامة بن لادن مشروع تكفير النصارى و اليهود. جميع المنشورات حاسمة بشرك هؤلاء و تاليا كفرهم ! و ينتقل هؤلاء إلى نقطة أخطر في دراسة الخطاب الديني، وهي تكفير المختلف لدرجة وصلت تطبيقاتها في الشارع السوري إلى حالات باتت معروفة ، مثل تكفير المدخن وغير الملتحي، وكل من لا يواليهم ويبارك إجرامهم ، ولو نظرنا إلى هؤلاء كمشروع سياسي أمني لكان الأمر معروفا ، إلا أن التساؤل الذي نحن بصدده هو لماذا هذا الضخ من المنشورات و الأفكار التي هيأت الشارع السوري لتقبل مثل هذه الأفكار، بل والانخراط فيها، ونماذج التكفير تبدأ من فكرة التكرار لتصل إلى حدود قاتلة في المطويات التي توزع في المساجد و ساحات الوغى فضلاً من الدروس الدينية التي يتلقاها المجاهدون .

نقرأ في كتيب بعنوان العقيدة الصحيحة و ما يضادها في الصفحة 33 : (من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم كفر)، و (من أبغض شيئاً مما جاء به الرسول (ص) و لو عمل به فقد كفر)، و نقرأ في كتيب بعنوان "واجبنا نحو الصحابة" في الصفحة 13 (الطعن في الصحابة طعن في الدين فإن رأيتم أحداً ينتقض أحداً من أصحاب النبي (ص) فاعلموا أنه ز نديق ؟ و نقرأ في كتاب "الأسباب الشرعية في قتال العصابات الأسدية" صفحة 22، إن الدعوة إلى القومية هي ضلال و كفر من وجوه ! و لو توقفنا قليلاً عند هذه المقولات لرأينا الحجم الذي تتعرض له ثقافتنا و إنسانيتنا، فهل انتقاد الصحابة هو طعن في الدين؟ و هل القومية العربية كفر؟ . ماذا يريد هؤلاء أكثر مما وصلنا اليه من شيوع لغة التكفير و ذهنية التحريم ؟ هذا ما يتعلق بالأفكار الواضحة و الصريحة، أما تلك التي تتسلل تسللاً و تنطلي على المثقف فهي الأخطر، فنقرأ في كتاب بعنوان "أفيقوا" الصادر عن جمعية "أهل الأثر" : إن أسباب هزيمة العرب و المسلمين هي ابتعادهم عن دينهم؟ و هذه أكبر حجة و ممارسة تسللت إلى عقلية المقاتلين في "داعش" لتطهير الشعب من الكفرة و ردهم إلى دينهم .!

لن أستطيع في هذه المقالة الإحاطة بهذا الموضوع، و كل سعيت اليه هو إيصال فكرة وعناوين عامة ربما تفيد و تحفز الدارسين لدراسة هذه المنشورات بشكل علمي وموسع ، و تكون أيضاً صيحة لأصحاب الثقافة و المؤمنين بالفكر و الوعي للتفكير بضرورة ايجاد الجانب الآخر لهذه المنشورات و الكتب و الإعلام حتى تتوقف حالات اغتيال العقل، و حالات الاغتيال و القتل و التكفير التي تمارس في الواقع، و إلا ستكون الرهانات على قيم الثورة و المجتمع رهانات خاسرة .

تونس على طريق الجمهورية الثانية

■ الدكتور عبدالله تركماني

يكمن سر نجاح التجربة التونسية في إدراك كل طرف لحدود قوته، مع جيش وطني غير مستعد لأية مجازفة غير محمودة العواقب، إضافة إلى تمسك التونسيين بنمط مجتمعهم المنفتح على الحداثة التي أسس لها الزعيم الحبيب بورقيبة.

وقد أحال الجدل حول الدستور على فكرة أساسية تعكس – إلى حد كبير – التجربة والخصوصية التونسية في التحول السياسي، في العصر الحديث والمعاصر، إذ يظهر أنّ هذا التحول ارتبط دوماً باجتهاد دستوري يؤسس لفكرة مركزية، وهي الحرص المستمر على أن يكون التحول أو الانتقال أو التغيير، يحظى بشرعية دستورية، حتى لا تبدو ذهاباً إلى المجهول. فإلى باب الحقوق والحريات، أدخل الدستور تغييراً نوعياً على بنية النظام السياسي، فأرسى لا مركزية واسعة تحقق مطمحاً عميقاً لدى التونسيين في ترسيخ الديمقراطية المحلية، وفي وضع إطار حقيقي لتنمية جهوية متوازنة.

ويحسب للمبادئ العامة التي تضمنها الدستور أن وضعته في السياق التاريخي لحركة الإصلاح التونسي التي تأسست على يد خير الدين باشا في نهاية القرن التاسع عشر، وتطورت بعد ذلك على مدى أكثر من قرن في مصالحة بين الموروث الحضاري ومكتسبات العصر، فنسجت الهوية الوطنية الحديثة لتونس من خلال إصلاحات طالت التعليم والثقافة والعلاقات الاجتماعية، خاصة مجلة الأحوال الشخصية، ومؤسسات الدولة.

لقد نجحت الثورة التونسية ليس لأنها أسقطت نظاماً ديكتاتورياً فحسب، بل لأنها ساهمت في إعادة صياغة الوعي السياسي للتونسيين في اتجاه التفاعل العميق مع مفاهيم الحرية والديمقراطية، بما مكّنهم من اجتياز المرحلة الانتقالية للتحول الديمقراطي في اتجاه الجمهورية الثانية. حيث ترسخت قيم المواطنة، فكرياً وعملياً، لدى أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة.

إنّ الجمهورية التونسية الثانية، إذا ما حققت مشروع المواطنة لأبنائها ستشكل الرافعة العملية والفكرية لاستمرار الدولة التونسية وقوتها من جهة، وترسيخ القيم الإنسانية لشعبها ومكانته بين الشعوب العربية وشعوب العالم من جهة ثانية. ومن أجل ذلك لا بد أن تتوافر فيها الشروط الأربعة التالية:

1 ـ التأسيس لحياة ديموقراطية دستورية تتجاوز حكم التسلط، وتكون قابلة للتطور حسب حاجة تقدم المجتمع التونسي وتطلعاته، وحسب المعايير العامة التي كرستها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

2 ـ تطوير وتطهير الجهاز الحكومي وسائر الإدارات، بما يتلاءم ومنطق دولة الحق والقانون والمؤسسات، فالديمقراطية وسيلة غايتها الحكومة الرشيدة.

3 ـ أن يكون في مقدمة واجبات هذه الحكومة الرشيدة السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، بما يتجاوز معسكري الغنى الفاحش والفقر المدقع، ويتفادى انقسام الوطن بين من يملكون ومن لا يملكون.

4 ـ التشريع لمؤسسات مجتمع مدني حرة في ضميرها ورأيها ومسلكها القانوني، قادرة على الخروج من بوتقة العصبيات الجهوية، في إطار من الفكر المنفتح والحوار المسؤول.

ولا مناص من الاعتراف أنّ الخيار الوحيد الناجع، لوأد أية انتكاسة محتملة لثورة الحرية والكرامة في تونس، هو تقوية حضور المجتمع المدني بكافة هيئاته، كي يقول كلمته لصالح وحدة المجتمع، ولتحفيز روح التفاهم والتعاون بين مختلف الأطراف، ولتأكيد الثقة بالدولة ومؤسساتها ودورها العمومي كخير ضامن لمسار تطور تونس وتقدمها.

إنّ قابلية دولة الحق والقانون لاستعادة دورها التقدمي في الجمهورية التونسية الثانية لا تزال قائمة ومطلوبة، وما يزيد من فرص النجاح أن يحضر المجتمع المدني بمختلف فئاته وفعالياته، ليمارس دوره في حماية قيم ومؤسسات هذه الجمهورية المنشودة.